

## اقتصاد

نواب: الموازنة بشكلها الحالي تزيد الفقراء فقراً.. ومن الضروري تحديد هدف منشود للدولار عند ٣٠٠ ليرة

## وزير المالية لـ«الوطن»: زيادة الرواتب ليست غائبة عن الحكومة

هنا غانم

عرض رئيس لجنة الموازنة والحسابات حسن حنون التوصيات العامة الموجهة إلى رئاسة مجلس الوزراء لتقرير لجنة الموازنة والحسابات المتعلقة بمشروع قانون الموازنة العامة للدولة ٢٠١٨، وذلك خلال جلسة مجلس الشعب يوم أمس، التي تضمنت بداية ضرورة التصدي بحزم لموضوع غلاء الأسعار والضرب بيد من حديد لكل من تسول له نفسه التلاعب بالأسعار أو استغلال الغش أو التزوير في تواريخ انتهاء صلاحيات المواد أو الاحتكار أو التغيير في المواصفات، والعمل على تحسين المستوى المعيشي للمواطنين والاستمرار في تأمين الاحتياجات الأساسية بالأسعار المناسبة وتوفير الرعاية الصحية والطبية.

إضافة إلى تعزيز مقومات الصمود للاستمرار في مكافحة الإرهاب وإعادة الأمن والاستقرار والاهتمام بجرحى الجيش والقوات المسلحة وتأمين جميع مستلزماتهم، إلى جانب ضرورة زيادة الرواتب والأجور وتمنعاتهم لجمع القوى العاملة في الجيش والقوات المسلحة وقوى الأمن الداخلي وأسر الشهداء وإيجاد فرص عمل لكل عسكري مضى على وجوده في الخدمة الاحتياطية مدة عامين.

وتضمنت التوصيات العمل على إحداث مؤسسة عامة تسمى «مؤسسة الشهيد» تعنى باحتياجاتهم ومتطلباتهم، واستصدار طابع بقيمة خمس وعشرين ليرة سورية تحيي لمصلحة هذه المؤسسة كي تشكل مورداً حقيقياً للعناية بأسر الشهداء وذويهم والعمل بشكل جدي على إيجاد حل للعسكريين الاحتياطيين الذين مضى على وجودهم في الخدمة الاحتياطية أكثر من سبع سنوات وضرورة تحديد مدة الخدمة الاحتياطية، وضرورة معاملة شهداء وجرحى القوات الرديفة معاملة الجيش والقوات المسلحة بإغفائهم من الرسوم والطوابع واستيعاب جرحى الجيش والقوات المسلحة في الوظائف الحكومية من نسبة عجزهم ٧٠ بالمئة فما دون، والإسراع في تسوية ومعالجة أوضاع الموقوفين والمفقودين وتعزيز نهج الإصلاحات الوطنية حفاظاً على النسيج الاجتماعي والوحدة الوطنية.

وأشارت التوصيات إلى ضرورة دعم قطاع الزراعة بنقطة البتاني والحيواني وتأمين مستلزماته إضافة إلى دعم القطاع الصناعي وحل مشكلاته وتوفير مستلزماته ومنحه المرونة والتسييلات اللازمة، وحماية الإنتاج الوطني، وإقامة الصناعات التحويلية التي تتناسب وتوفر المواد الأولية الموجودة في القطر والعمل على إيجاد أسواق خارجية لتصرف الفائض من الإنتاج الوطني،



اقتصادية متوازنة. مع إيجاد آلية واضحة لتأمين مورد رزق لكبار السن والعجزة ممن ليس لديهم أي مورد رزق ولا يتقاضون أي معاشات تقاعدية.

وطالبت التوصيات بالإسراع في إنجاز المخططات التنظيمية للمناطق كافة واستصدار قانون جديد للاستهلاك وتسديد قيمة الأراضي المستملكة لمصلحة إدارات ومؤسسات الدولة بالأسعار الحقيقية وإعادة النظر في الاستهلاكات التي لم تستخدم بعد حسبما خطط لها في مشروعات الاستهلاك وتطبيق القوانين والأنظمة النافذة لها، إضافة إلى العمل على تحسين الأملاك العامة للدولة من التديبات والمباشرة في تحديد مناطق السكن العشوائي في القطر، وضرورة إعادة الإعمار والتزهر الإداري، والعمل على تعديل قانون العقود بما ينسجم والتحويلات الاقتصادية الجديدة والظروف الاستثنائية الحالية مع التأكيد ضرورة الالتزام بالمدد العقدية لإنجاز المشروعات الاستثمارية التي تنفذها الشركات الإنشائية العامة والتأكيد محورية الدولة في إدارة الاقتصاد الوطني وتفعل المشاركة وفق أسس وطنية واضحة.

إضافة إلى توجيه الإنفاق العام الاستثماري للقطاعات الإنتاجية كثيفة العمالة بشكل يسهم في زيادة الإنتاج المحلي والدخل الي وتفعيل الأيدي العاملة وتحقيق معدلات نمو

توصية بإحداث مؤسسة الشهيد

رمضان: نحن نقول ما نريد والحكومة تفعل ما تريد

في معظم وزارة الدولة.

بينما قال النائب رياض شتيوي: «إن الوطن مل من الأرقام والإحصائيات والوعود وهو يدعو إلى ضرورة أن تتلاءم الموازنة مع إمكانيات وقدرات المواطن وقوت يومه وتوفير فرص عمل وضرورة أن تعكس الموازنة تحقيق العدالة الاجتماعية». ورأى أن الموازنة بشكلها الحالي تزيد الفقراء فقراً عن غياب رؤية لإصلاح السياسات الضريبية منوهاً بأن عجز الموازنة هو بالنتيجة عجز المواطن، مطالباً بتحسين الدعم لمختلف شرائح المجتمع وسد عجز الموازنة بالطرق المظنة.

وإحصائيات للوصول إلى توجه عام. وأشار إلى «أننا كحكومة لنا أساليبنا وسائلنا للحصول على معطيات إضافية ونحن جاهزون لإطلاع نواب الشعب على ما يريدون من معلومات من الوزارات».

ومن مداخلات نواب الشعب فقد تساءل محمد جغلي عن كيف تساعد الحكومة في استقرار سعر الصرف علماً أن المواطن كاد ينفجر بهذا الانخفاض ويرى ضرورياً تحديد هدف منشود لمستوى ٣٠٠ ليرة لسعر صرف الدولار؟ وهل الحكومة والفريق الاقتصادي مقتنع أن الفجوة بين الأسعار والرواتب والأجور ريمت؟ بدوره وضع النائب وليد درويش إشارة استفهام على أرقام لجنة موازنة الحكومة لأنها تبنت أرقام تقرير الحكومة ذاتها وأصفاً نسب التنفيذ بالثنائية ولم تتجاوز ٣٥ بالمئة

بكداش: السعي إلى زيادة الرواتب ومحاسبة

محدثي النعمة والمضاربين والمتاجرين بالأزمة

اتحاد الفلاحين يطالب بشطب ديون الجمعيات التعاونية.. ومدير «الزراعي»: مطلب غير واقعي

## ٦٤ بالمئة من ديون «الزراعي» المتعثرة في المناطق الآمنة تمت استعادتها



تعود أسباب تعثر بعض الفلاحين لرغبتهم في عدم تسديد المستحقات المالية المترتبة عليهم. وحول ما يتم الحديث عنه في أروقة اتحاد الجمعيات فيها، مبيناً أن الحكومة وجهت باجتماع تم عقده مؤخراً ضم اتحاد الفلاحين بين أن ذلك يحتاج إلى نص تشريعي ولا بد من البحث بهذه القضية والبحث عن حلول لها، مبيناً أن معظم الديون التي يتحدث عنها الاتحاد تعود لسنوات قبل الأزمة وبلغ عمرها أكثر من ١٠ سنوات، وبات من الضروري معالجتها وتجاوز هذه المشكلة، على حين أوضح أن التعثر لدى الفلاحين خلال سنوات الأزمة تجاه تسديد المستحقات المالية للمصرف الزراعي تعود لعوامل مختلفة ولا بد من النظر فيها والتعامل مع كل عامل منها بما يناسبه من حلول حيث تعثر بعض الفلاحين بسبب الظروف الأمنية التي درت حول أماكن نشاطهم الزراعي في حين تعثر البعض الآخر بسبب ظروف الجفاف وفشل المحصول، كما من دور المصرف الزراعي التعاوني.

وأن المصرف لديه عدة آليات تمكنه من تنفيذ منظومة عمله الخاصة بالتعامل مع الجمعيات التعاونية من دون الوصول إلى حالة إبطال مبدأ التضامن والتكافل المعمول به لدى الجمعيات التعاونية، وخاصة التي تشتكي من عدم تسديد بعض أعضائها لدم مرتتبة عليهم، حيث يلزم هذه المبدأ تحصيل هذه الديون والتزم من أعضاء الجمعية بالعموم.

ويرى زيدان أن الديون التي حصلت عليها الجمعيات وفق هذا المبدأ لا بد أن تسدد، وخاصة أن هناك اتفاقاً مع اتحاد الفلاحين (الاتفاق الإداري) يسمح بأن يكون السند أو التكافل بين عدد محدد من أعضاء هذه الجمعيات.

وعبد الهادي شباط مدير عام المصرف الزراعي إبراهيم زيدان لـ«الوطن» أن إجمالي الديون المتعثرة لدى المصرف في المناطق الآمنة نحو ٦ مليارات ليرة تم تسديد نحو ٣,٩ مليارات ليرة منها وهو ما يمثل ٦٤ بالمئة من قيمة هذه الديون.

استجابة لـ«الوطن».. مولات دمشق

في قبضة التموين الشعلان والحمر والصالحية أكثر الأسواق بالمخالفات

صبا شادود

على خلفية ما نشرته صحيفة «الوطن» منذ أيام حول أسعار الألبسة غير المنطقية بأسواق الشعلان وبعض المولات في دمشق والتلاعب باللصاقات وبلد المنشأ، جاء الرد من قبل وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك وعلى لسان معاون الوزير جمال شعيب بالتحرك السريع لمتابعة الأمر. إذ أكد شعيب لـ«الوطن» بعد النشر أنه تم تشكيل لجان لتنظيم دوريات يومية مهمتها ضبط الأسواق وعملية التلاعب بالبيع واستغلال المستهلك، مؤكداً تسجيل مجموعة ليست قليلة من المخالفات وفقاً لنتائج الجولات التي نفذتها «الوطن» من باب متابعة السوق والأسعار على أبواب الموسم الشتائي، وذلك بتوجيه من الوزير وإشراف مدير التجارة الداخلية وحماية المستهلك في الوزارة.

وحسب بيانات الوزارة «حصلت «الوطن» على نسخة منها» فقد وصل عدد الضبوط العدلية المنظمة بخصوص الألبسة ما يقارب ١١٣ ضبوطاً، توزعت بين أسواق الصالحية والحمر والشعلان الذي كان له النصيب الأكبر، حيث دارت مجمل المخالفات بين عدم الإعلان عن الأسعار والإعلان بسعر زائد وعدم إبراز الفواتير، فيما أشار مصدر مسؤول في الضابطة التموينية بوزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك إلى أن اللجنة المسؤولة سحبت من الأسواق ٩ عينات للدراسة السعريّة من الألبسة المختلفة المعروضة بسعر مرتفع خلال شهر تشرين الثاني فقط.

أما فيما يتعلق بوجود ألبسة تركية في أسواق دمشق فقد كشف مصدر في وزارة التموين لـ«الوطن» عن تلاعب تجار بطاقة بيان بضائعهم عند دخولها إلى سورية بتغيير بلد المنشأ فتمثل بيانات وفواتير على أنها بضاعة سورية ليؤكد تلاعب التجار وعدم القدرة على وضع اليد عليهم وهذا ما كشفته جولاتنا في الأسواق، حيث لم يتبين وجود ألبسة تركية».

الدولار يلامس ٤٢٢

ليرة في «السوداء» «مداد»: الانخفاض ضربة قاسية للمضاربين

الوطن

ارتفع سعر صرف الدولار الأمريكي أمام الليرة في السوق الموازية «السوداء» يوم أمس إلى مستوى بين ٤١٥ و٤٢٢ ليرة سورية، بعد أن كسر حاجز الـ ٤٠٠ ليرة سورية في السوق الموازية خلال بعض التعاملات وفي بعض المناطق وفي وقت سابق الأسبوع الماضي، الأمر الذي رأى فيه مركز دمشق للأبحاث والدراسات «مداد»، صدمة وتخطياً كبيراً في السوق، وضربة قاسية للمضاربين، ولكن سرعان ما بدأ السعر بالاستقرار والتعافي قليلاً.

وحسب «مداد» انقسم المحللون بين مجموعتين، المجموعة الأولى تعتبر أن هناك مغالاة في سعر الصرف وهو إجراء خاطئ والهدف منه كان توجيه ضربة قوية للمضاربين في السوق، أما المجموعة الثانية فاعتبرت أن هناك عوامل اقتصادية وسياسية حقيقية دفعت المركزي للقيام بهذا التخفيض، ومنها زيادة تدفقات الحوالات من الخارج وسط حالة من القلق تسود المتعاملين في بعض دول الخليج العربي والحديث عن هجرة رؤوس الأموال منها، وهناك عودة لبعض الأرصدة المهمة نسبيًا وبالقطع الأجنبي مع الأفراد والمستثمرين السوريين العائدين إلى الوطن، ووجود تحسين حقيقي وملحوظ بالإنتاج المحلي. كما يضاف إلى ذلك الدعم الـ ١٢٢٢ الليرة السورية من تحسين المناخ السياسي والأمني المحيط بظروف الأزمة السورية، وخاصة بعد زيارة السيد الرئيس بشار الأسد للرئيس الروسي، المتزامنة مع قمة سوتشي التي جمعت رؤساء دول روسيا وإيران وتركيا، وهذا إلى جانب استمرار تسجيل الدولار الأمريكي مستويات منخفضة جديدة مقابل العملات العالمية الرئيسية. كل هذه العوامل مجتمعة أدت إلى تحسين كبير في سعر صرف الليرة السورية أمام الدولار الأمريكي الأمر الذي خلق موجة من عمليات البيع خوفاً من هناوي سعر صرف الدولار الأمريكي إلى مستويات منخفضة جديدة.

زيدان: شطب ديون الجمعيات الفلاحية التعاونية هو أمر غير وارد